

أفكار بين تلقّي الرحي

التيار الديمقراطي وأشياء ليست أخرى

د. عامر حسن فياض

الجهوي ومابين المشاركة الإيجابية والمشاركة السلبية في ادارة الشأن العام.

عليه فان المهمة ستكون شاقّة وطويلة على الديمقراطيين الذين يدركون جيداً أن الديمقراطية دواء (مر) ينبغي عليهم ان يتجرعوا مرارته.

وعلى أساس ماقدّم اتجهت بعض القوى والشخصيات الديمقراطية في العراق وخارجه إلى الشروع في عدم مؤّتمر تأسيسي لاستنهاض وتنظيم وتنسيق عمل ونشاطات

قوى وشخصيات الحركة الديمقراطية العراقية بما يخدم

تصويب وتعزيز مسارات العملية السياسية في مجالي الحريات

والعدالة الاجتماعية وصولاً إلى الانتقال بالعراق من كيان (لأبل

كيانات) سياسية إلى عراق الدولة المدنية الحرة عبر الانتقال بالعمل

الديمقراطي في العراق من حقيقة

مبعثرة إلى حقيقة فاعلة.

انها محاولة بدأت ولم تنته بعد .

وقبل إن تبدأ سبقتها محاولات إن

لم تذكر فأنها لا يمكن إن تنكر . فهي

بداية الإمتداد والتكملة. البداية

التي ماضيها جذور ولحاضرها

بواكير ومستقبلها مديات . فما هي

حقيقة هذه المحاولة؟

إن الصيغتين التنظيمية والبرنامجية

التي خرج بهما المؤتمر التأسيسي

للتيار الديمقراطي الذي عقد في

بغداد بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٢

تعبّر عن إطار تنظيمي سياسي

مجتمعي كاشف وليس خالفاً لحقيقة

التيار الديمقراطي في العراق.

وهذا الكشف يحمل خاصيتين .:

الأولى:- الخاصية التنظيمية

التي تفيد ان هذه المحاولة هي

كشف منظم وليس عفويًا لحقيقة

الديمقراطية وقواها وشخصياتها

في العراق وخارجة .

وهذه الخاصية التنظيمية

جاءت لمغادرة العفوية في العمل

الديمقراطي التي جعلت من

الديمقراطية حقيقة مبعثرة . كما ان

هذه الخاصية التنظيمية تجعل من

تأسيس التيار الديمقراطي محاولة

واقعية ومتعلقة بالانتقال بالعمل

الديمقراطي من حقيقة غير منظمة

إلى حقيقة منظمة.

والثانية:- الخاصية المجتمعية

الانخبوية والتي تفيد ان هذه

المحاولة التأسيسية متميزة عن

المحاولات السابقة لأنها بدأت من

القواعد المجتمعية العريضة للقوى

والشخصيات الديمقراطية فغادرت

آليات البدء بلفاءات " القُـمـم "

النخبوية السياسية وما تنتهي

اليه من تحالفات وتجمعات أنية

لتنسيق عمل ديمقراطي غير قابل

للحياة المتواصلة مع هموم الحياة

اليومية للمواطن.

ولكي تكون هذه المحاولة التأسيسية

للتيار الديمقراطي بهذه الموصفات

وبتلك التوصيفات يستحضر التيار

الديمقراطي وتشكيلاته التنسيقية

في بغداد والمحافظات العراقية

كافة وفي خارج العراق يستحضر

إيجابيات جميع المحاولات السابقة

(اللقاء الديمقراطي – مدنيون –

لجنة دعم الديمقراطية الخ)

من أجل للممة وتنسيق عمل

القوى والشخصيات الديمقراطية

العراقية من جهة ويتجنب كل

هفوات وأخطاء المحاولات السابقة

الخالية من الأطر التنظيمية والبعيدة

عن هموم الناس وتطلعاتهم من جهة

أخرى.

(٢)

ومنظي صفحة الطاعني وانغماس

العراق في صفحات الغازي أنرك الديمقراطيون (قوى وشخصيات) بأن الاحتفال بانتصار الديمقراطية في العراق أمر سابق لأوانه . وإن عملية التحول الديمقراطي لم تأت بعد ... نعم ان التيار الديمقراطي في العراق له وجود مجتمعي محسوس وملموس بيد انه بلا تمثيل سياسي بسبب غياب وحدة الخاصيتين التنظيمية السياسية والمجتمعية الشعبية لهذا التيار . هذا الغياب ساعد على كثرة الحديث عن الديمقراطية التي لم تحن بعد وقلّة ممارستها ، حيث لاديمقراطية حقيقية بدون ديمقراطيين ، ولاديمقراطيون حقيقيون بدون ممارسات ديمقراطية منظمة ومنتشرة.

وعلى هذا الأساس وبسبب ضعف، ان لم تقل غياب السلوك الديمقراطي الحقيقي (المنظم والمنتشر) عمت الخشية في العراق الجديد من ان تكون كفة الإخفاقات والفشل أرجح من كفة الانتصارات والإنجاز التي حققتها عملية التغيير في العام ٢٠٠٣ الأمر الذي جعل الديمقراطيين يصرون على حقيقة تفيد ان عافية التغيير في العراق الجديد لا يمكن فصلها عن عافية قوى وشخصيات الحركة الديمقراطية. وان علاقة العافية المتبادلة هذه محكومة بمعادلة ثلاثية الأركان وهي معادلة (الاستقلال- الديمقراطية- العدالة الاجتماعية) فلا استقلال حقيقي بدون ديمقراطية، ولاديمقراطية حقيقية بدون عدالة اجتماعية.

وعلى وفق هذه المعادلة لا تراجع ولا خنق للديمقراطية ولا عودة لبروز السلطوية والتفرد.

ولما كان العراق وما يزال بعد

ضمن دائرة البلدان المضطربة فان مستويات المساهمة في التيار الديمقراطي الوليد تقتضي من انصار الديمقراطية (قوى وشخصيات) داخل العراق وخارجه الاتفاق على عدم التخاصم وعدم التنافس بل التخدام فيما بينهم والمضي معاً كشركاء في العمل والموارد لأنهم شركاء في الصيغتين التنظيمية والبرنامجية داخل التيار ، وأنهم متنافسون وليسوا بخصوم مع شركاء العملية السياسية من حماة الدستور غير المخضوين للتيار الديمقراطي وأنهم خصوم مع أعداء العملية السياسية والدستور ومناهضي الحريات والتحول الديمقراطي.

(٣)

ان قوى وشخصيات التيار الديمقراطي لا تسعى إلى خلق أعداء أو خصوم وستتعامل كشريك أو حليف مع جميع القوى والشخصيات والفعاليات التي تعمل من اجل بناء الدولة المدنية. دولة القانون والمؤسسات. دولة المواطنة وستعمل على تنشيط وتفعيل الستراتيجيات الوطنية في إقليم كردستان والمحافظات العراقية لمكافحة الفساد والفقر والبطالة والعنف.

ان التيار الديمقراطي لا يدعي احتكار الديمقراطية (فكرة وعملا) وسيدعم ويقبل دعم كل فعالية ديمقراطية فردية أو جماعية، منظمة أو غير منظمة من داخل التيار أو خارجه بإمكانها ان تصبح فعالية ايجابية منشغلة بالتمكين للديمقراطية القائمة على العدالة الاجتماعية والانتقال بها من حقيقة

مبعثرة إلى حقيقة فاعلة.

مؤتمر بمن حضر

د. قيس قاسم العجرش

الجملة العجيبة التي أوردها مراسل قناة العراقية الحكومية تصلح شعاراً للمؤتمر الذي تروج له الأوساط الحكومية بطريقة عجيبة هي الأخرى. بالأخص هي تروج للنجاح المضمون سواء قبل الآخرون أم رفضوا الحضور، هكذا.

الجملة تقول "إن التحضيرات مستمرة لعقد المؤتمر الوطني السياسي سواء حضرت هذه الجهة أم رفضت تلك " .

وهي لا تبتعد عن أسلوب حكومي يتعامل مع الأشياء بطريقة القطار الذي لا يمتد شيء من التقدم حتى وإن انتهى خط سكة الحديد.

ثقة هائلة في المنطق المستند إلى الدستور(من لم يسمع هذه الجملة تتكرر هذه الأيام ؟) ، الدستور الذي صوت له العراقيون بالأغلبية.

ومن المفيد هنا التذكير بأن الحكومة تعاملت بشكل مماثل تقريبا مع ملف المصالحة الوطنية وسارت إلى الأمام من دون أن تلتفت لتعرف بالضبط أو نعرف نحن على الأقل من هي الجهة التي تصالحت معها ، وهل من تصالحت معه هو بالضرورة من سيكون مسؤولاً عن تهدئة العنف في العراق؟

لكن أين العجب ونحن نلعب في بلاد العجب؟

تتحرك الحكومة اليوم وهي تظن ألا أحد يفهم هذه الخلطة من التناقق والتناقض إلا نفسها وقليلها والعربون منها ، وهذا أيضا نمط عجائبي آخر من أداثها .

أما المؤتمر الذي سينعقد بمن حضر فلا نفهم مغزى الانعقاد وثمة اطراف غائبة لن نسمع وجهات نظرها خلال جلساته المحفوفة بالصلوات علّها تكون رحما خصية للصلح المنشود بين المختلفين .

ومع ذلك فإن الديمقراطية لا تنتظر أحداً ، هذا ما يبدو عليه فحوى رسالة مراسل "العراقية" ومن خلفه الحكومة التي أفهمته بطريقة ما أن يفكر هكذا لينطق عنها كلمات بينما تنطق في أفعالا عن ذاتها.

هذه بالحقيقة هي ديمقراطيتنا نحن فقط التي تتفرد بإداء كهذا ، نحن نربي ديمقراطية لها أنياب التماسيح ولها سرعة النسور ، نلتقط ما تشاء وتذر ما تشاء ثم ليس لأحد أن يسألها على الرغم من أن أصل كلمة "مسؤول لغويا يتأتى من شخص توجه له الأسئلة .

ومع ذلك فديمقراطيتنا نحن هي التي تحرف المعنى والمبنى ويتغير لها الحجر والشجر كل ثلاثة أشهر(كما تفعل بالازصفة).

مرة أخرى قطارنا لا يجد حتى محطة مهجورة يستريح فيها .لكن العلاج برش الكلام وتذخين الجو بحريق كلماته قد ينفع في توعية عيون الناس لبرهة ، كم سيطول الأمد بهذا الذي يراهن على البرهة أن تستدام إلى الأبد ؟ كم هي مساحة الزمن التي نتاح لن يتفرج على المشهد بالعرض البطيء؟ لو يتخلى هؤلاء فقط عن تكذيب بأن دوام الحال بذل عصور في كتب الاستحالة ، لو أنهم يتخلون فقط عن تصديق منجمي مكاتب المستشارين المحيطة بمكاتبهم ، كان المؤتمر سيكون مؤتمرا حقيقة وسيكون ناجحا بمرجعية اللغة لتعريف كلمة "النجاح" لا تعريف الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، وكان القانون ليأخذ مجرا حقيقة لا أن نحفر مجرا برفش مكسور.

كاريكاتير



■ عادل صبري

مؤتمر الهروب من الشراكة

د.حسين علي الحمداني

ما يحصل اليوم في العراق يمكن تسميته بالهروب من الشراكة، إذ كل الأطراف الموجودة الآن في العملية السياسية في البلد تجد نفسها مقيدة بقيود الشراكة وهي لا تتوانى في إعلان هذا على الملأ

وعبر وسائل الإعلام .

والسؤال هنا: هل باتت الشراكة في

محطتها الأخيرة بعد أن أيقن الجميع أنها

السبب الرئيس في أزمات البلد المتتالية؟

المواطن العراقي البسيط الذي يعيش

يوماً بعد أن الحكومة مقصرة في

تأدية عملها وفي مقدمة هذا التقصير

في الخدمات والصحة والتعليم والبنى

التحتية والبطالة التي لم تُعالج مما زاد

من نسبتهـا وتأثر بذلك مستوى خط الفقر

وانعكس على مناح اقتصادية كثيرة أهمها

تضاعف نسبة التضخم في البلد، والتري

الأمني الكبير جداً، وعندما يحاول المواطن

أن يجد إجابات تأتيه الإجابات الجاهزة

التي تعلق هذه الإخفاقات الحكومية

على شماعه الشراكة والمحاصصة من

طرف، ومن الطرف الآخر على التهميش

والإقصاء .

يدرك المواطن العراقي حقاً بأن الشراكة هي سبب ذلك كله، ولهذا فإن تظاهرات ٢٥ شباط من العام الماضي كانت تطالب بإصلاح العملية السياسية في البلد مما هي فيه، لأن المواطن اقتنع بأن مسؤولي البلد تقاسموا كل شيء ولم يعد هناك شيء للمواطن يمكن تقديمه له، وقد يحل البعض بأن الحكومة عمدت لترشييق الوزارات وإلغاء بعضها وهذا يمثل حسب وجهة نظر البعض إنجازاً، لكن هؤلاء لم



تبق في ممرات المطبخ السياسي وأروقة مباني الحوار المغلقة. ونزولها للشارع كان بقرار سياسي من أجل خلق حالة تصادم جديدة بين فئات الشعب وشرائحه أو بين "الشوارع" ، وهذا ما نأمل ألا يتحقق لأن الشارع العراقي أكثر فهماً لما يدور ولا يمكن أن يكون بعد الآن وقوداً لنزاع القوى السياسية ونزعتها للتسلط على حساب بناء دولة المواطنة.

ولعل المواطنة موجودة بنسبة عالية

جداً لدى الشعب العراقي وقد عبر عنها بوضوح جلي لا غبار عليه الملازم نزهان الجبوري والمقاتل علي سبع في حادثة تفجير البطحا، تعبيراً لم نجهده لدى السياسيين، فما هي المواطنة وكيف تتحقق إن لم تكن مقرونة بعمل يخلد ويوصل رسائل الوحدة لمن لم تصلهم الرسائل السابقة وفي مقدمتها رسالة الشهيد عثمان العبيدي ابن الأعظمية.

ولهذا نجد بأن المؤتمر المنتظر الذي عقد قبل يومين ورفعت جلساته للأسبوع المقبل لن يتجاوز أطر الشراكة والتوافقات إن لم يكن من بين أوراقه القادمة مزيداً من إن ردود الفعل الأولية للشارع العراقي تؤكد عدم تفاؤله بما سيسفر عنه مؤتمر كهذا، والسبب يكمن بأن من يكون جزءاً من المشكلة لا يمكن أن يكون جزءاً من الحل، هذه بديهية تجعلنا ننظر للمؤتمر من زاوية أخرى ربما لا ينظر إليها البعض وهذه الزاوية تتمثل بأنه سيكون مخرجاً للبعض لكي يتجاوز أزمة الشخصية لكنه لن يكون مخرجاً سليماً للعملية السياسية القائمة الآن ولن يكون ممراً للدستور بقدر ما سيشكل نقفاً آخر للهروب من الدستور وتجاوزة.